موقف بريطانيا من مسألة رفع الأعلام الفرنسية وأثرها على تجارة الرقيق العمانية ١٨٤٤ – ١٩٠٥م

أ . د. م . رحيم كاظم محمد الهاشمي
قسم التاريخ – كلية التربية – جامعة واسط

Abstract ;

The center of the tense political relations between France and Britain dominated the reign of Sultan Said bin Sultan in Oman. However, most military and political axes escalated through the slave trade and reflected negatively on Oman precious and trade. Also, France smartest of make this trade stopped because of the strength of the British naval interdiction property because raising them to the media means not searched and they can slave pregnancy, and in response to the granting of Omanis, especially from the city of Tyre have rushed in order to get the features and licenses raise French flags on their ships and boats. Even Hsal case to Britain to accuse people of pictures when the Omani Sultan that France imposed protect them. So the slave trade continued to be active and that the fight against the slave trade Albraitania process flouted. Britain has been unable to this issue only in 1906 hold a treaty to stop the lifting of the French and also the mark of the Hague Tribunal ruled Bbadm passport lift French media after this Convention

المقدمة :

شكلّت مسألة الأعلام الفرنسية على السفن العمانية التي تتاجر بالرقيق والسلاح، أحد أوجه التنافس بين بريطانيا وفرنسا في الخليج العربي وشرق أفريقيا، وبلغ الصرع قمته حول عمان بين عامي ١٨٤٤ – ١٩٠٥م، وهي المدة التي شهدت تاريخياً ما عرف بقضية الأعلام الفرنسية. ويجيب البحث عن تساؤلات عديدة أهمّها ؛ لماذا رغب العمانيون وبخاصة أهالي صور في الحصول على الأعلام والتصاريح الفرنسية، التي بدأت منذ معاهدة الأخيرة مع عمان سنة ١٨٤٤م، وحقّها في حرية التجارة مع عمان التي تحولت إلى أهم نقاط الخلاف الدبلوماسي بين فرنسا وبريطانيا.

ولماذا دعمت بريطانيا حكّام عمان لمواجهة خطر تجدّد النشاط الفرنسي، وكيف استطاع حكام عمان التقرب من فرنسا لاستمرار تجارة الرقيق التي تشكّل أهمّ دعامات الاقتصاد العماني ، مع الاحتفاظ بصداقتهم مع بريطانيا، وهل كانت بريطانيا جادة فعلاً بالقضاء على تجارة الرقيق لدوافع إنسانية، ولماذا اهتمت حكومة الهند البريطانية بتضخيم حجم تجارة الرقيق وحشدت كل إمكاناتها السياسية والعسكرية لمكافحتها. وكيف نجحت بريطانيا بإحالة القضية لمحكمة لاهاي ١٩٠٥م؛ ليختفي آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي القوي في مسقط.

وبهدف تسهيل تتبع الحدث التاريخي عمدنا لتقسيم البحث لعدة محاور، وهي:

أولاً : مسألة الأعلام الفرنسية وموقف بريطانيا من تجارة الرقيق في عمان في عهد السلطان سعيد بن سلطان ١٨٠٦ ــ ١٨٥٦ م.

ثانياً – تطور المسألة في عهد ثويني وماجد أبناء سعيد بن سلطان.

ثالثا – الإجراءات البريطانية تجاه مسألة الأعلام الفرنسية في عهدي السلطان تركي بن سعيد، وابنه فيصل .

أولاً : مسألة الأعلام الفرنسية وموقف بريطانيا من تجارة الرقيق في عمان في عهد السلطان سعيد بن سلطان ١٨٠٦ – ١٨٥٦م .

نشأت مسألة الأعلام الفرنسية عن نظام الامتيازات الذي كان يسمح للدول الأوربية بمنح الحماية لبعض رعاياها في الدول الآسيوية والأفريقية، وبخاصة العاملين في قنصليات تلك الدول [١]. وقد منح القناصل الفرنسيون الأعلام الفرنسية للتجار العمانيين والسفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وسعى الكثير من أصحاب السفن العمانية وبخاصة أهالي صور في الحصول على الجنسية الفرنسية لسفنهم؛ ليتمكنوا من رفع الأعلام الفرنسية للتخلص من تفتيش السفن البحرية البريطانية وسلطات مسقط [٢].

ونظراً لازدياد اهتمام فرنسا بعمان قامت حكومة الهند البريطانية بتغيير سياستها تجاه عمان لاسيما في عهد السلطان سعيد بن سلطان (١٨٠٦ – ١٨٥٦م)،عبر تشديد إجراءاتها لمنع تجارة الرقيق في المناطق الساحلية، ومنح البريطانيون أنفسهم حق تفتيش السفن العربية التي تحمل الرقيق[٣].كما عمدت إلى عقد اتفاقية مع سعيد بن سلطان عام ١٨٢٢م،منع بموجبها بيع الرقيق للمسيحيين في المناطق الخاضعة له، كما حضرت الاتفاقية على السفن الأوربية نقل الرقيق إلى المستعمرات الأوربية،وأجازت لسفن الأسطول البريطاني"حق تفتيش المراكب العمانية والتأكد من حسن مسلكها"[٤].

ولكن على الرغم من كل تلك الإجراءات غير أن قلق بريطانيا لم يهدئ وأخذ بالازدياد في أعقاب تردد الفرنسيين على عمان وزنجبار وشرق أفريقيا ،ـلاسيما بعد أن وجدت فرنسا في المعاهدة التي وقعها السلطان سعيد مع الولايات المتحدة عام ١٨٣٣م [٥]، فرصة ثمينة لزيادة حضورها في المنطقة،فعمدت إلى عقد اتفاقية عسكرية مع السلطان سعيد تضمن للأخير مساعدة فرنسا ضدَّ خصومه في شرق أفريقيا والجزيرة العربية ،لقاء منح الفرنسيين تسهيلات للاستيطان في زنجبار واستغلال مزارعها الحديثة[٦].

شجع ذلك التقارب فرنسا إلى إرسال بعثة برئاسة مسيو جوليان سنة ١٨٤٠م، إلى حاكم جزيرة نوسيبي[٧](nosybe)، هلال بن سعيد تمكنت من إقناعه بالتنازل عن سيادة الجزيرة لفرنسا،الأمر الذي أثار استياء السلطان سعيد لاسيما بعد أن أدرك سعي الفرنسيين للاستيلاء على بعض الممتلكات التابعة لعمان في شرق أفريقيا [٨]، لذا بات كثير الشكوى منهم، وبخاصة بعد أن رفض حاكم (نوسيبي) طلب كوبان (kuban) قائد السفينة الفرنسية لادوردوني (lador donny) بإيجاد منطقة مراقبة وقاعدة عسكرية في براوة ومقديشو،وبناء قنصلية في زنجبار لأنَّه " لا يملك صلاحية حق التفاوض في أراضي والده السيد سعيد" [٩].

ومهما يكن من أمر فقد أزعج التصرف الفرنسي السلطان سعيد فبعث لبريطانيا سنة ١٨٤٠م،رسالة أوضح فيها "أن فرنسا قد تعدت الحدود" وبيّن محاولاتها في السيطرة على توابع جزيرة زنجبار[١٠].وقد جاءت شكوى السلطان تلك في وقت كان فيه العلاقات الفرنسية – البريطانية تشهد مزيداً من التوتر على خلفية معارضة فرنسا لمبدأ تفتيش السفن البريطانية، ورفضها الرضوخ للطلب البريطاني ،لاسيما وان إجراءات الأخيرة لم تثمر شيئاً على أرض الواقع إذ استمرت عملية تجارة الرقيق بحسب تصريح المقدم جاستين سيشل[١١] (chasten schell) فأن " تجارة الرقيق ازدادت في منطقة الخليج العربي رغم الإجراءات البريطانية " [١٢].

وهو الأمر الذي أدركته بريطانيا لذلك عرضت على السلطان سعيد حضر تجارة الرقيق بصورة كلية ،أثار العرض البريطاني الذعر بنفس السلطان سعيد؛ لأنه " لا يريد خسارة تجارته التي تدر عليه أرباحاً كثيرة "،وفي الوقت نفسه لا يريد " فقدان صداقته مع بريطانيا لذا عرض حلاً وسطاً يتمثل بإيقاف التجارة بين الممتلكات الأفريقية والآسيوية [١٣] .

ابدت بريطانيا من جهتها رغبة بعقد معاهدة جديدة مع السلطان سعيد، تستثنى منها الدولة العثمانية إذ رفضت إشراكها في إجراءات مكافحة تجارة الرقيق خشية من أن تستثمر الدولة العثمانية ذلك الأمر لتحقيق مصالح خاصة في منطقة الخليج لذلك كتب صموئيل هينل (Samuel Hinel) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي بهذا الصدد قائلاً " إن الدولة العثمانية ستتخذ هذه الرقابة حجة لإرسال إسطول حربي إلى الخليج " ،وبيّن إن هدفها الحقيقي "إعادة توطيد نفوذها في البلاد العربية "، ونصح بتوقيع اتفاق بين الدولة العثمانية وبريطانيا ليكون للأخيرة " وحدها حق تفتيش السفن "[١٤] .

ويظهر إن السلطان سعيد لم يكن متحمساً في حينها لتوقيع تلك المعاهدة بل بالعكس أظهر رغبة بتنشيط التجارة مع فرنسا وذلك بعقد معاهدة معها على غرار المعاهدات مع الدول العظمى كالولايات المتحدة وبريطانيا الأمر الذي يعود عليه بفوائد كمركية [١٥]،ومن جانبها رغبت فرنسا في عقد معاهدة لكسر الطوق الذي فرضته عليها بريطانيا في مسقط ،وشرق أفريقيا والمحيط الهندي،والحصول على امتيازات في مصوع ،وسواكن،والوقوف بوجه التدابير البريطانية ،واستمرار حصولها على الرقيق لمزارعها[١٦].

طلب السيد سعيد من فرنسا أن تبعث أحد مندوبيها لعقد المعاهدة.فسارعت الأخيرة في تشرين الثاني ١٨٤٤م، بإرسال ثلاث سفن حربية بقيادة الكابتن رومان ديفوسيسيه[١٧] (Romain Desfosses) مخولاً بجميع الصلاحيات من ملك فرنسا لويس فيليب١٨٣٠-١٨٤٨(Louis philippe) لعقد معاهدة تجارية مع سلطان عمان، وبذل الجهود للحصول على فوائد لفرنسا، وتطوير العلاقات مع عمان وزنجبار[١٨].وفي ١٧ تشرين الثاني من العام نفسه وقعت معاهدة الصداقة والتجارة بين فرنسا ومسقط، وفي اليوم نفسه باشر بروكان (Broqunt) قنصلاً فرنسياً في زنجبار[١٩]، وفي العام التالي أصبحت المعاهدة رسمية بعد أن وقعها الجانبان العماني والفرنسي [٢٠].

تألفت المعاهدة من ١٩ مادة [٢١].ولم تختلف بنودها عن الاتفاقية المنعقدة مع بريطانيا سنة ١٨٣٩م،سوى في بعض موادها والتي منحت فيها امتيازات للفرنسيين[٢٢]،وما يهمنا المادة الرابعة منها التي نصت على "أن رعايا السلطان سعيد بن سلطان العاملين فعلاً في خدمة الفرنسيين يتمتعون بالامتيازات التي منحت للفرنسيين، لكن إذا ثبت ارتكاب أي من رعايا الإمام (السلطان)لأي جريمة أو انتهاك للقانون ،فيجب أن يطردهم الفرنسيون ويسلموا إلى سكان ذلك المكان"[٢٣].

ومن خلال هذه المادة أخذ الكثير من العرب يعطون لسفنهم الجنسية الفرنسية تحت حيل قانونية أهمها أنهم غير مستقرين ببلد معين، وبذلك تم منح السفن العمانية الموافقة على رفع الأعلام الفرنسية على سارية سفنهم مما يمنع تفتيشها وملاحقتها من قبل السفن البريطانية، ويسهل وصولها إلى سواحل الجزر الفرنسية وهي محملة بالرقيق، وتسجل البحارة بأوراق رسمية كونهم رعايا فرنسيين، وصف المؤرخ فيروز المعاهدة

بأنها " نجاح باهر للسياسة الفرنسية "[٢٤].وكانت ضربة موجعة للسياسة البريطانية التي رغبت في القضاء على نقل الرقيق.

سببت المعاهدة الفرنسية المسقطية ١٨٤٤م، ردود فعل بريطانية قوية دفعتها للتدخل من جديد لدى السلطان سعيد، وإجباره على توقيع المزيد من الاتفاقيات بشأن حضر تجارة الرقيق.أثمرت الضغوطات البريطانية عن توقيع اتفاقية مع السلطان في تشرين الأول ١٨٤٥م،تعهد فيها " بوقف تجارة الرقيق بين ممتلكاته الأفريقية والآسيوية " ،كما تعهد بالسماح للسفن البحرية البريطانية " بتفتيش المراكب العمانية في المياه الإقليمية لعمان، وفي جميع أنحاء الخليج العربي والمحيط الهندي ،وإلقاء القبض على المراكب المخالفة ومصادرتها"[٢٥].

ووفق تلك المعاهدة ألزم السلطان سعيد نفسه بأن يمنع منعاً باتاً تصدير كل الرقيق من أملاكه الأفريقية، واعترف للإنجليز بحقهم في تفتيش كل المراكب العائدة له ولرعاياه إذا ثبت اشتغالها بالرقيق. جاءت ردة الفعل الفرنسية على المعاهدة قيامها بالتنسيق مع الحكام المحليين في الجزر القريبة من أماكن وجودهم في موزمبيق، ومدغشقر، ومزارعهم في جزيرتي ريونيون والبوربون، وبذلك زادت التجارة الفرنسية بالرقيق في تلك المناطق حتى وصل عدد الرقيق المتاجر بهم حوالي ٤٥ ألف رقيق سنة ١٨٤٨م،عن طريق التهريب إلى جزيرة بورت لويس في مدغشقر[٢٦].

أدت متابعة بريطانيا ومضايقتها لتجارة الرقيق العمانية في مسقط – التي تعد أهم وسائل كسب عيشهم – إلى دفعهم للذهاب تجاه شرق أفريقيا للحصول على الرقيق، ونقلهم خفية أو على متن السفن التي ترفع العلم الفرنسي للتخلص من تفتيش السفن البريطانية التي تقوم بمصادرة الداوات والمراكب العمانية التي تحمل الأوراق الرسمية الفرنسية، وقد استغل أصحاب الداوات والمراكب الشراعية العمانية في صور هذه المسألة في متابعة عملهم المربح بتجارة الرقيق[٢٧] .على الرغم من أنه ليس لهم الحق في استخدام تلك التصاريح داخل الأراضي التابعة للفرنسيين ،أي أن تستغل لمرور شحنات الرقيق لتصل بأمان إلى صور ومسقط [٢٨] وقد أطلق اسم وازاري (wasuri) على التجار الذين كانوا ينقلوا الرقيق تحت مظلة العلم الفرنسي مقابل دفع رسوم رفع العلم سنوياً [٢٩].

أرادت بريطانيا إنهاء تدفق الرقيق للمستعمرات الفرنسية عن طريق تجار صور، وكبح جماح فرنسا وتوغل تجارتها في شرق أفريقيا ضمن المشروع البريطاني لإنهاء تجارة الرقيق في المحيط الهندي[٣٠].ولما فشلت في ذلك استخدمت وسائل تشجيعية للحد من تلك التجارة ،وذلك برصد مبالغ للبحارة البريطانيين عن كل رأس رقيق يقبض عليه وسنت بذلك قانون عام ١٨٤٨م،نصت مادته الرابعة على " تكريم البحارة لتشجيعهم على القبض على السفن المحملة بالأرقاء" [٣١].وبذلك سجلت بريطانيا أقوى الإشارات للتهيؤ لمكافحة تجارة الرقيق لضبط مصالحها الإستراتيجية. وقد تمادى البحارة الإنجليز في تفتيش السفن بحجة مراقبة الرقيق.

لم تف فرنسا بما التزمت بتنفيذه في معاهدة ١٨٤٤م،لذا غدت مسألة استيراد الأرقاء خلسة من أفريقيا محل خصومة شديدة بين السلطان سعيد والسلطات الفرنسية في جزيرة البوربون سنة ١٨٤٩م، حينما تم

القبض على إحدى السفن الفرنسية التي تتاجر بالرقيق خلافاً للمعاهدة. ردت الحكومة الفرنسية بإرسال السفينة الحربية جابت (Gapt) لساحل شرق أفريقيا في محاولة لإظهار قوتها أمام السلطان سعيد. فعدّ الأخير ذلك تهديداً سافراً ومحاولة من فرنسا لإجباره على السماح باستمرار تجارة الرقيق غير المشروعة [٣٢].

ويبدو أن هامرتون (Hamrton) ،المقيم السياسي البريطاني في مسقط ،كان وراء ذلك الموقف المفتعل من قبل بريطانيا إزاء التحركات الفرنسية ،لكن السلطان أراد استمرار العلاقات الودية مع فرنسا وكان يرغب أصلاً باستمرار مرور الرقيق للمستعمرات الفرنسية ؛ ليزيد دخله من الضرائب المترتبة على ذلك [٣٣].

برزت أزمة جديدة بين فرنسا وسلطان مسقط سنة ١٨٥٤م،تتعلق بجلب الرقيق من مقاطعات السلطان إلى البوربون والمستعمرات الفرنسية الأخرى، على أن يشتري التجار الفرنسيون أولئك العبيد على إنهم أحرار بعد أن يحصلوا على حريتهم أمام القاضي – ويعلن سيدهم أنه أعتقهم – وبعد الحصول على شهادة حريتهم يأخذون بعيدا بواسطة السفن الفرنسية على أنهم عمال أحرار، ويعملوا لمدة معلومة حسب الاتفاق. وافق السلطان لكنه لم يسمح للتجار الفرنسيين بأن يشتروا الرقيق المستوردين مباشرة من أفريقيا[٣٤].

وفي الرابع عشر من ديسمبر ١٨٥٥م، وصل الأدميرال الفرنسي جوانا (Joanna) إلى زنجبار والتقى هو وبليني (Bliny) القنصل الفرنسي، بالسلطان ،وبعد المحادثات بدأت السفن الفرنسية بالوصول إلى زنجبار للحصول على الرقيق بالطريقة التي يريدها الفرنسيون .ولم تعترض بريطانيا على ذلك الإجراء الفرنسي خشية قيام السلطات الفرنسية باستغلال ذلك للاستيلاء على بعض الموانئ العمانية الساحلية بحجة حماية مصالحها[٣٥] .

ثانياً – تطور المسألة في عهد ثويني وماجد أبناء سعيد بن سلطان .

دخلت عمان بمرحلة جديدة بعد وفاة السيد سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦م، اتسمت بالضعف السياسي والانهيار الاقتصادي بسبب التنافس بين ولديه ثويني(١٨٥٦-١٨٦٦م) ، وماجد(١٨٥٦-١٨٧٠م)فقد حكم الأول مسقط وعمان فيما تولى ماجد حكم زنجبار وشرق أفريقيا[٣٦].كما شددت بريطانيا من قبضتها وعقوباتها الصارمة على تجارة الرقيق عن طريق أسطولها البحري المرابط على الساحل الشرقي لأفريقيا .فيما استمرت الخلافات بين الجانب الفرنسي والعماني حتى بعد وفاة السلطان سعيد،وقد بذلت فرنسا جهوداً كبيرة ؛ لتحقيق أهدافها في المحيط الهندي ومزاحمة النفوذ البريطاني [٣٧].لاسيما بعد أن أصبحت الأوضاع في صالح الفرنسيين عندما طلب أهالي صور الحماية الفرنسية للتخلص من استغلال الأسطول البريطاني لتجارتهم، وتدمير سفنهم التي تتاجر بالسلع والبضائع المشروعة من غير تجارة الرقيق[٣٨].

استمرت السلطات الفرنسية – رغم اعتراضات فرنسا وتهديداتها – بمنح الأعلام والأوراق الرسمية وسمة الرعايا الفرنسيين للعمانيين،وبخاصة أهالي صور، وكذلك لسكان صور الموجودين في عدن ومدغشقر، وأبواك وجزر القمر[٣٩]. وقد بلغ منح الأعلام الفرنسية لأعداد كبيرة من الصوريين مستغلة عداءهم للسلطان العماني الموالي للبريطانيين[٤٠] . وكانت صور "مركز تجارة الرقيق " على حد وصف لوريمر[٤١].

ومن الجدير بالذكر أن قبائل صور كانت في الغالب على خلاف مع حكام عمان وقاموا بانتفاضات عديدة ضد حكومتها بسبب منع تجارة الرقيق وتوقيع المعاهدات مع بريطانيا لمنعها ، ومن أبرزها معاهدة ١٨٤٥م،بين بريطانيا والسلطان سعيد التي أنهت تجارة الرقيق بين الجانبين العربي والأفريقي وأدت إلى انتفاضة قبائل الجنبة ،وآل بوعلي(٤٢).

أدت معاهدة ١٨٦٣م، بين بريطانيا وثويني بن سعيد سلطان مسقط إلى تطبيق قوانين الحظر ومنع تجارة الرقيق بقوة في المحيط الهندي إلى حصول تمرد في صور سنة ١٨٦٥م قمع بقوة من قبل السلطان وحليفته بريطانيا ،بواسطة السفينة فلاير(Flyer) ولعب لويس بيلي (L.Billy) المعتمد السياسي لحكومة بومباي في الخليج العربي دوراً هاماً في إنهاء التمرد(٤٣).

دخلت فرنسا كطرف ثالث في اللعبة،حيث فرضت بريطانيا هيبتها في مكافحة تجارة الرقيق وتحطيم التجارة العمانية الشرعية وغير الشرعية.عندها سنحت الفرصة لفرنسا للتدخل من خلال حاجة القبائل لها خلال الانتفاضات والبحث عن قوة تحميها، وتؤمن بضاعتهم من الأرقاء دون أن تتعرض لملاحقة الأسطول البريطاني(٤٤).

استمرت بريطانيا بفرض منع تجارة الرقيق بالقوة المسلحة وآلت على نفسها تدمير السفن العمانية التي تنقل الرقيق، ومحاكمة ملاحيها من العرب والفرس والهنود وإرسالهم لجنوب أفريقيا لمحاكمتهم (٤٥).

سبب استمرار استخدام العمانيين للأعلام الفرنسية انزعاجاً لهيئة الأركان البحرية البريطانية، وقد طلب اليوبولد هيث (Leopold Heath) رئيس هيئة الأركان من الدائرة السياسية لحكومة بومباي في ٧ حزيران ١٨٦٩م، توضيحاً من الحكومة الفرنسية حول استمرار استخدام الأعلام الفرنسية لنقل الأرقاء، واتهم فرنسا بأنها " غشت في عملها، واتفاقها معنا، ورغم اتفاقنا معهم إلا أنها منحت الحماية والأعلام للعمانيين" موضحاً إنه خاطب ماجد بن سعيد سلطان زنجبار في الثالث من نيسان ١٨٦٩م، طالباً منه مخاطبة أصحاب السفن والمراكب الشراعية بأن عليهم " تمزيق أوراق السفن من أجل عدم تفتيشها، ومقاضاتها من قبل البحرية البريطانية "،وإن عليها "رفع الأعلام الوطنية المناسبة لها" ،وإن على السلطان وضع الحلول المناسبة لرعيته الذين يتعاملون مع "هذا الشر الفرنسي"(٤٦) على حد وصفه.

وأكد الكابتن ميرا (Mira) قائد الأسطول البريطاني قبالة الساحل الشرقي لأفريقيا بأن قوة الإجراءات المتخذة بحق تجار الرقيق العمانيين دفعتهم لزيادة الطلب على الأوراق والتصاريح الفرنسية ،إذ وصل عدد السفن التي تحمل العلم الفرنسي نهاية سنة ١٨٦٩م،إلى خمسين سفينة ،بعد أن كان خمس سفن في العام السابق، لذا طالب حكومته بوجوب " المواجهة مع فرنسا ،وإبطال رفع الأعلام " من خلال " إيقاف تجارة الرقيق من على الساحل مباشرة "، وبذلك لا يمكنهم العبور بالرقيق باستخدام الأعلام الفرنسية والتخلص من المحاسبة(٤٧) .

حقق تجار الرقيق الصوريون نجاحاً في كسر الإجراءات البريطانية وانتشار سفنهم على الساحل الشرقي لأفريقيا، فزادت أعداد الرقيق عام ١٨٧٠م، حتى وصلت إلى حوالي تسعة عشر ألفاً ،عدا الرقيق

الذي ينقل تحت العلم الفرنسي، ثم يسلك اتجاهين ،الأول : نحو البحر الأحمر،والثاني : باتجاه مدغشقر وجزر(مايوت ،وجوانا ،ومسكارنا ، ومواهيلي ،وأرجوان ،وكوماورا)،كما يصل بعض الرقيق إلى الحبشة تحت العلم الفرنسي ،علماً إن تلك الأعداد لا تدفع أي ضريبة لسلطان عمان ،وهي تشكل نصف ما يصدر إلى الساحل الشرقية لأفريقيا[٤٨].

أدرك البريطانيون إن وجود دولة موحدة في عمان تعني استمرار تجارة الرقيق لذا قرروا فصل تلك الدولة ،وفك الارتباط بين الجانبين الآسيوي والأفريقي[٤٩]، ولتجفيف منابع تجارة الرقيق ،وانتقاله من شرق أفريقيا لعمان ما يعني إيقاف ما يجنيه الاقتصادي العماني من الرق وتجارته ؛ وهذا ما سعت إليه بريطانيا عندما فصل عمان عن زنجبار في العاشر من آذار ١٨٦٢م[٥٠]،وما أثاره ذلك الانفصال وإعلان استقلال حاكمها ردود فعل على العلاقات بين بريطانيا وفرنسا .

ثالثا –الإجراءات البريطانية تجاه مسألة الأعلام الفرنسية في عهدي السلطان تركي بن سعيد، وابنه فيصل.

وعندما تولى تركي بن سعيد ١٨٧١-١٨٨٨م، حكم مسقط ،وبرغش بن سعيد ١٨٧٠-١٨٨٨م، في زنجبار ضغطت بريطانيا عليهما من أجل القضاء على تجارة الرقيق،وتوقيع معاهدات جديدة بالخصوص، وفي الوقت نفسه أمدت أسطولها البحري بطرادات سريعة لمكافحة تجارة الرقيق [٥١].وقد أسهمت الضغوط والإغراءات البريطانية السلطان تركي بن سعيد على إصدار بيان في ١٧ نيسان ١٨٧٣م، نصَّ على **"**إبطال تجارة الرقيق، ومنع بيع وشراء الرقيق في الأراضي العمانية التابعة لحكومة مسقط **"**[٥٢] ،كما وقع برغش معاهدة مع بريطانيا في الخامس من تموز من العام نفسه ،نصت على **"** منع تصدير الرقيق على طول الساحل الأفريقي وإلى أي اتجاه حتى داخل مقاطعات السلطان عن طريق البحر، وإغلاق أسواق النخاسة، وحماية السلطان لكل الرقيق المحررين[٥٣].

تعاونت فرنسا مع بريطانيا في شرق أفريقيا للحفاظ على مستعمراتها في مدغشقر، وجزر الكومور،وقد طلب جاسيباري (Jasbary) القنصل الفرنسي في زنجبار من السلطان برغش سنة ١٨٧٥م، مراعاة نصوص المعاهدة المعقودة بين السلطان وبريطانيا، وإنه أخذ يفتش بنفسه على السفن التي ترفع العلم الفرنسي للتهرب من تطبيق معاهدة ١٨٧٣م[٥٤].ويبدو ذلك الأمر مستغرباً من جانب المسؤول الفرنسي ،وقد يكون موقفاً دعائياً لإرضاء بريطانيا؛ لأن الأحداث قبل وبعد هذا التاريخ يؤكد مساهمة فرنسا منح أعلامها للسفن العمانية لاستمرار تدفق الرقيق لمستعمراتها ومنافسة بريطانيا.

استطاع جون كيرك[٥٥] (John Kirk) قنصل بريطانيا في زنجبار، إقناع السلطان برغش بإصدار منشورين جديدين في ١٨ نيسان ١٨٧٦م، تضمن الأول: **"** تحريم نقل الرقيق من مكان لأخر داخل السلطنة، وفرض غرامات وعقوبات قاسية ،ومصادرة أملاك تجار الرقيق**"**، ونص المرسوم الثاني على: **"**تحريم نقل الرقيق لسواحل الصومال، وقسمايو، ومقديشو، وممباسا، ومصادرة رقيق المخالفين وتحريرهم**"** [٥٦].

وعلى الرغم من توقيع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق ،وصدور المنشورين إلا أنه لم يتم القضاء على التجارة نهائياً، فقد استمرت تجارة الرقيق بسبب عمليات التهريب تحت العلم الفرنسي بواسطة عرب صور، وحضرموت الذين تمكنوا من الحصول على ذلك الامتياز عن طريق شراء قطعة أرض صغيرة أو عقار في إحدى المستعمرات الفرنسية في جزيرة مدغشقر مما سبب مشاكل بين بريطانيا وفرنسا(٥٧).

ولتضييق الخناق على مصادر تجارة الرقيق وقعت بريطانيا مع حاكم مصر، الخديوي إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩م)، معاهدة سنة ١٨٧٧م؛ لإنهاء الرقّ في جنوب السودان (دارفور،وسنار)(٥٨)، وفي البحر الأحمر للتضييق على التجار الفرنسيين، كما إن معاهدة ١٨٨١م،التي عقدتها بريطانيا مع الدولة العثمانية" لتنفيذ قرار إلغاء العبودية ومنح السفن البريطانية حق تفتيش السفن في الخليج العربي"(٥٩)، وذلك لمنع تجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي في البحر الأحمر والمحيط الهندي(٦٠). وكانت تلك الصلاحيات تمارسها بريطانيا فقط،وعن طريقها عززت قوتها العسكرية في المنطقة.

أرادت بريطانيا تدويل قضية تجارة الرقيق لذا سعت لعقد مؤتمر بروكسل إذ صدر مرسوم في الأول من تموز ١٨٩٠م، تضمن قرارات عديدة لإبطال تجارة الرقيق في أفريقيا، وتحديد مناطق النفوذ التي تمارس فيها بريطانيا نشاطها بالقضاء على تلك التجارة (٦١).

وما يهمنا هنا تضمن الاتفاقية القواعد الخاصة بـ" تفتيش السفن المحلية في أعالي البحار،وإطلاق سراح أي عبد اعتقل على ظهرها دون إرادته، وتزويدها بالأعلام الوطنية، ومراقبة بحارتها، وقوائم ركابها، واحتاطت في القبض على السفن المشبوهة ومصادرة ما ثبت منها أنه كان يمارس تجارة الرقيق،ومقاضاة الأطراف المذنبة""(٦٢).

وعلى الرغم من توقيع فرنسا على قرار المؤتمر العام في بروكسل وتعهدها "بعدم تسليم أعلامها إلا للبحارة من الرعايا الفرنسيين ،أو رعايا دولة تحت الحماية الفرنسية" (٦٣). إلا أنها استمرت في تقديم الأعلام الفرنسية للرعايا العمانيين، وقد أشارت المصادر إلى إن حوالي خمسين مركباً ترفع العلم الفرنسي وهي محملة بالرقيق قصدت ميناء صور سنة ١٨٩١م(٦٤).

كما حاولت فرنسا منح أعلامها لبعض شيوخ الساحل العماني ففي عام ١٨٩١م، أعلن شبوي (Chpuy)، أحد التجار الفرنسيين لشيخ أم القيوين ،إن بريطانيا " لا تستطيع التعرض للسفن التي ترفع العلم الفرنسي،وان هناك ما يقارب الثلاثين سفينة لأهل صور تتاجر تحت العلم الفرنسي، ولا يستطيع البريطانيون إيقافها أو تفتيشها كما يحدث للسفن العربية"، ما أدى لتشجيع شيخ أم القيوين بالعودة لتجارة الرقيق التي أوقفها البريطانيون(٦٥).

جاء الرد البريطاني سريعاً من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة، ففي ٨ آذار ١٨٩٢م،وقع شيوخ إمارات الساحل المهادن، مع (أي.أس.تالبوت ليوت) المعتمد البريطاني في الخليج العربي " معاهدة استثنائية " ، حظرت بريطانيا بموجبها على أولئك الحكام إبرام اتفاقيات مع أي دولة أخرى(٦٦).

ولمنع قبول السفن التي ترفع العلم الفرنسي ،والتعامل معها في الخليج العربي كتب عبد اللطيف [٦٧]، إلى الوكيل السياسي البريطاني في الشارقة تقريراً أفاد " بأن هناك سفينة حربية بريطانية ترفع العلم الفرنسي أفرغت حمولتها من الرقيق في رأس الخيمة دون أن تتعرض لها السفن البريطانية"، وأعرب عن دهشته " بأنه في الوقت الذي تمنع بريطانيا قيام قبائل الساحل المهادن بتجارة الرقيق تترك الأمر على ساحل عمان، وللسفن البريطانية حرية المتاجرة ، وهي ترفع العلم الفرنسي [٦٨].

كان ردّ فرنسا على مقررات مؤتمر بروكسل زيادة عدد التصاريح والأعلام الفرنسية المقدمة للعمانيين، ففي أيلول ١٨٩٢م،قام القنصل الفرنسي في عدن، وأبواك، وزنجبار، بتوزيع الأعلام وشهادات التسجيل الفرنسية على سكان صور وغيرها من الموانئ العمانية ،حتى بلغ عدد الذين يرفعون الأعلام الفرنسية سنة ١٨٩٤م، حوالي ٢٣ شخصاً من قبيلتي الجنبة ، والبوعلي ، وكان أحدهم يمتلك أكثر من مركب لنقل الرقيق وبأسماء مختلفة[٦٩].

شهدت العلاقات البريطانية العمانية فتوراً فقط طلب السلطان فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣م)عون بريطانيا في شباط ١٨٩٥م،بعد أن ثار ضده ،صالح بن علي الحارثي ،شيخ قبيلة الحرث،ولم تستجب بريطانيا لفيصل بل طالبوه " بتعويض رعاياهم" [٧٠].فاستغلت فرنسا الفرصة للتقرب من فيصل ،فعرض أوتافي[٧١] (Ottavi) القنصل الفرنسي بمسقط المساعدة العسكرية عن طريق عبد العزيز العماني [٧٢].

سرعان ما أدركت بريطانيا خطأ تصرفها الذي دفع بالسلطان فيصل لمزيد من لتقارب مع فرنسا ،فأسرعت إلى تغيير سياستها وعمدت إلى تحسن علاقاتها مع فيصل فقاموا بمده بالسلاح والمعونة المالية لدفعه للارتماء في أحضانهم مرة أخرى وفي الوقت نفسه ازدادت دوريات أسطولهم البحري في المياه الإقليمية العمانية منذ ١٨٩٦م، للتفتيش عن سفن الرقيق[٧٣].ففي هذا العام ألقي القبض على مركبين شراعيين لأهالي صور في المياه الإقليمية المسقطية وبحوزتهما حوالي ٤٢ رقيقاً، وبعد ذلك قامت السفينة البريطانية سفنكس (Sphinx) باحتجاز مركبين شراعيين هما (سلامة، والسعد)،كانا يرفعان العلم الفرنسي وبعد تفتيشهما وجد بهما حوالي ١٧٥ رقيقاً[٧٤].

وبعد تسليم السفينتان للقنصل الفرنسي بمسقط لمحاكمتهما بتهمة المتاجرة بالرقيق أعادهما الأخير لعمان؛ لكونهما " ارتكبتا الجرم داخل الأراضي والمياه الإقليمية العمانية " .فامتعضت بريطانيا من ذلك الموقف،كما شعر السلطان بعدم جدية فرنسا في " تطبيق القوانين النافذة" ،وان الموضوع " يقلل من سلطته السياسية " فعبر للفرنسيين عن استيائه قائلاً " إن جميع السفن العمانية التي تعمل في زنجبار حصلت على العلم الفرنسي "[٧٥].

وبناءً على ذلك قدم السلطان فيصل احتجاجاً إلى أوتافي في مايو ١٨٩٧م،حول منح الأعلام الفرنسية إلى القوارب الشراعية العمانية، لاسيما وإن ذلك الإجراء " يمنع السلطان من فرض سيطرته على مياهه الإقليمية أو مقاطعاته الداخلية" ،وفي ١٨ أكتوبر ألحت حكومة الهند على السلطان بضرورة الاحتجاج على الحماية التي تقدمها فرنسا للقوارب العمانية[٧٦].واللافت إن احتجاجات السلطان لم تؤدي إلى أي شيء.

أجبرت بريطانيا فيصل بطرق شتى على توقيع اتفاقية " إنهاء الرق "، عام ١٨٩٧م،وبذلك تحولت التجارة إلى زنجبار، حيث تسابق التجار على الحصول على التصاريح ،والأعلام الفرنسية فقد حصلت ٣٨ سفينة عمانية على تلك التصاريح في ذلك العام(٧٧).

هاجم كيرزن(٧٨) (Curzon) مسألة الداوات العمانية التي تحمل الرقيق وتعيد تصديرهم تحت العلم الفرنسي، دون أن يستطيع الأسطول البريطاني اعتراضها، واصفاً ذلك بأنها " سياسة فرنسية محسوبة للنيل من بريطانيا "،وأضاف " نحن لا نشك في حقوق فرنسا التي نالتها بالامتيازات في مسقط " لكننا نعترض ضد " أعمال هذه الحقوق بصورة عدائية ضدنا في منطقة ليس للمصالح الفرنسية فيها أي أهمية ومصالحنا هي الطاغية "(٧٩).

استمرت المتابعة السياسية من قبل حكومة الهند مع مرور الوقت بعد زيادة عمليات استيراد وبيع الرقيق في صور بوجه خاص، وقد أكد برسي كوكس(٨٠) (Percy Cox) المقيم السياسي البريطاني في مسقط، على أن أكثر من ألف رقيق تم استيرادهم خلال عامي ١٩٠٠-١٩٠١م، وأن عمليات التفتيش البحري البريطاني " انتهت دون جدوى" وأن القضاء على مسألة رفع الأعلام " معاقة ، وتجارة الرقيق مزدهرة "،ولا يمكن التوصل إلى تسوية في ظل رفع الأعلام الفرنسية لحمايتها (٨١).

حذر كوكس السلطان فيصل من خطورة رفع الأعلام الفرنسية ،وضرورة إجبار رعاياه على عدم استعمالها ،ووعده بتقديم مساعدة بريطانيا العسكرية له (٨٢)، كما طلب كوكس من كيرزن " أن ترمي بريطانيا بثقلها وراء فيصل في هذا الموضوع لتحقيق المصالح البريطانية "(٨٣).

أوضح كوكس في برقية لحكومة بومباي في ١٧ آيار ١٩٠٠م،إنه طلب من سلطان مسقط المساعدة في حل مشكلة الأعلام من خلال المثول أمام محكمة التحكيم الدولية في لاهاي ،لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك ،ورأت " أن يقوم السلطان بذلك الأمر لأسباب سياسية دولية" ،ومن جهته خاطب السلطان الحكومة البريطانية بشأن المشكلة موضحاً " إن سكان صور استغلوا الأوضاع للمتاجرة ونقل الأرقاء بين صور وأماكن أخرى " ،وأضاف " إن ذلك يقلل من هيبته "،كما إن المسألة " تثير الانقسامات والخلافات داخل عمان "، خاصة وإن قبائل ،الجنبة، والحرث، والبوعلي، وغيرها تهدد باستخدام الأعلام الفرنسية "إذا تصرف السلطان وحل المشكلة دولياً ،وطلب كوكس من فرنسا "إزالة الأعلام المستخدمة والتوقف عن منحها(٨٤).

ولوضع حد لهذه المسألة اصطحب برسي كوكس، سلطان عمان على متن بارجة حربية بريطانية وزارا ميناء صور في حزيران ١٩٠٠م(٨٥)،ومن هناك أصدر السلطان نداءً لأهالي صور يقضي " بتسليم جميع الأعلام لديهم " (٨٦)،إلا أن ندائه لم يجد صدى إذ لم يسلم سوى ثلاث من أصحاب السفن لأوراقهم الخاصة، كما تعهد أصحاب السفن بتسليم ما في حوزتهم من الأعلام والأوراق الفرنسية إلى القنصل الفرنسي بمسقط بأقرب فرصة ممكنة (٨٧).لكنهم لم يفوا بعهدهم (٨٨)،غير أن السلطان صرح بعدم اعترافه بسيادة أي دولة على ميناء صور،وأنه يحتفظ إلى جانب بريطانيا بحق تفتيش سفن أهالي صور،وعدم اعترافه بأوراق الحماية والأعلام الأجنبية للسفن، وفرض عقوبات على المخالفين (٨٩).

حاولت فرنسا التخلص من الملاحقات القانونية ،ومحاولة إخفاء كل الشواهد والإثباتات التي قد تثار ضدها، واستخدمت في ذلك طرقاً شتى ،منها إنها طلبت من السفن التي تنقل الأرقاء كفيلاً ،أو يقوم بشراء عقار في مستعمراتها للسيطرة على تجار الرقيق الصوريين [٩٠].واشترطت على حملة الأعلام الفرنسية من العمانيين " أن يرهنوا عقاراتهم لها مقابل عودة السفينة وهي محملة بالأرقاء"، وذلك لأن التجار يتم تغييرهم وإلغاء تصاريحهم بعد عملية شحن الرقيق ،وإنهم يبيعوا المراكب، ويغيروا كادرها ،أدى ذلك إلى استمرار وصول شحنات الرقيق إلى ميناء (رأس آيل) شرق صور[٩١].

اضطر السلطان بعد الضغط البريطاني في منتصف حزيران ١٩٠٠م، لإصدار إعلان لأهل عمان كتب باللهجة المحلية، وتضمن نصاً " كان أهل صور قد تعاملوا مع الفرنسيين في الماضي ،وأجد من الخطأ الاشتراك في عمل يضر بمصلحة البلاد وهيبتها ،ولا أسمح بعد اليوم برفع الأعلام والتصاريح والأوراق الرسمية في بلادنا لرعايانا ،وسيكون القانون والمحكمة أمام كل من يأخذها دون علمي أو بغير إجازة أو رخصة مني وليصير واضحاً لديكم أن هذا الإعلان يجري من السادس عشر من صفر ١٣١٨ الموافق ١٥ حزيران ١٩٠٠م،والتصاريح التي عليها اختلاف في مدة التاريخ ترسل إلى الدولة الخارجة منها للتفحص فيها والاستدلال على صحة صدورها من تلك الدولة تلافياً للتزوير" [٩٢].

جاءت ردة الفعل الفرنسية بإرسال السفينة الحربية دروم (Drome) التي وصلت مسقط في آب ١٩٠٠م،وعقدت محادثات بين مارتل (Martil) قائد السفينة والمسيو أوتافي القنصل الفرنسي بمسقط من جهة، والسلطان فيصل من جهة أخرى، وطلبا من الأخير ضرورة إعادة تسليم الأوراق التي أخذها من مواطني صور، وخلال الاجتماع طلب أوتافي من جميع الذين سلموا أوراقهم وأعلامهم للسلطان أن يبادروا باستلام غيرها من القنصلية الفرنسية في مسقط ،وفي ختام الاجتماع هدد أوتافي ومارتل السلطان باستخدام القوة عند " عدم موافقته على هذه المطاليب "، وعلى الرغم من ذلك فأن السفينة عادت إلى مسقط دون أن ينفذ المجتمعون تهديدهم [٩٣].

أدركت بريطانيا إن ما تقوم به من جهود لإنهاء تجارة الرقيق تحت الأعلام الفرنسية يصطدم بمعارضة فرنسا ووجدت فيه دليلاً على إن للأخيرة " أهدافاً أبعد من حماية العرب العاملين بتلك التجارة " [٩٤].فازداد انزعاج البريطانيين من مسألة الحماية الفرنسية لأهالي صور ففي ٢٧ كانون الأول ١٩٠١م، بعث الميجر كوكس رسالة لحكومة بومباي أكد فيها على أسماء الموانئ[٩٥] العمانية التابعة لسلطان عمان للتعاون معها تجارياً ،ومنع مرور أصحاب أوراق التصاريح الفرنسية في بومباي بأسماء مختلفة من غير الصوريين، وحثهم على " متابعة أصحاب المراكب الشراعية المتاجرين بالرقيق ،وفحصها بدقة، والقبض على أصحابها من الذين يرفعون الأعلام الفرنسية على سفنهم ،والذين وصلوا بومباي " [٩٦].

حاولت فرنسا من جهتها إقناع بريطانيا والسلطان بأنها تساهم في تفتيش السفن التي ترفع الأعلام الفرنسية لذا أرسلت السفينة لانفرنيت (Lanfrinit) لهذا الغرض،مؤكدة على أنه "لا توجد أي خروقات على متن السفن من الرقيق أو السلاح"، وغالباً ما تكون تلك التجارة في البحر الأحمر[٩٧].كما دعت إنها توقفت عن منح الأوراق والتصاريح للبحارة العمانيين،إلا أن السلطان فند المزاعم الفرنسية عندما قدم أربعة مجاميع

من الأوراق الفرنسية الجديدة التي تؤكد استمرارهم بمنح التصاريح للسفن العمانية. استمرت تجارة الرقيق مزدهرة ،وظلت عملية القضاء عليها أمراً صعباً، طالما استخدم العلم الفرنسي في حمايتها. ونفى القنصل الفرنسي الأمر مدعياً عكس ذلك. فأوضح له كوكس، قنصل بريطانيا الجديد في مسقط "إن رفع الأعلام الفرنسية يعني بالنسبة لأهل صور خروجها من قبضة السلطان العماني إلى غير رجعة " (٩٨).

جاءت الضربة القاصمة سنة ١٩٠٢م،عندما تعرضت داوات عمانية يملكها أفراد من قبائل الجنبة وبني بوعلي، سكان صور لمباغتة من قبل الحاكم البرتغالي في ميناء (ساماكو) في موزمبيق، وبما أن الخور الصغير كان بعيداً عن مراقبة البريطانيين فقام الحاكم بمباغتة مراكبهم الشراعية التي تحمل العلم الفرنسي، وصادر ١٢ سفينة مع أسلحتها، ومن بينها سفينتان تحملان المندوب الفرنسي، واستطاع الحاكم تحرير ما يقارب ٧٢٥ رقيقاً كانوا على متنها(٩٩). وعلى الرغم تلك الضربة القوية التي وجهت لتجارة الرقيق تحت العلم الفرنسي، لكنها ازدهرت في أماكن أخرى، وساهم في ذلك صعوبة القضاء على الداوات العمانية بسبب سرعتها ونشاطها على طول سواحل عمان،واليمن ،وشرق أفريقيا ،وكون تلك السواحل عبارة عن محطات وأسواق لتبادل الرقيق (١٠٠).

تفاقمت مشكلة الأعلام الفرنسية حتى وصلت إلى وضع خطير سنة ١٩٠٣م،رغم احتجاجات بريطانيا وتحذيراتها، وعملها الحثيث مع السلطان لدفع فرنسا للتخلي عن ادعاءاتها ،لكن التجارة بالرقيق لم تتوقف فقد أبحر شخص يدعى مبارك في تلك السنة سنة، وهو يرفع العلم الفرنسي على قاربه، فأصيب بقذيفة مدفع أطلقتها إحدى السفن البريطانية .فامتعضت القنصلية الفرنسية، وطالبت بتعويضه مبلغ ألف وخمسمائة دولار،ثم بدأت الدبلوماسية البريطانية والعمانية تتدخل " لإيقاف القنصل الفرنسي عند حده " (١٠١).

تكررت القضية في ٨ أبريل ١٩٠٣م،وبطلب من السلطان فيصل احتجز قارب بريطاني خمسة بحارة من صور يحملون أوراق الحماية الفرنسية ،ويرفعون العلم الفرنسي ،وقد خرقوا قوانين الحجر الصحي (١٠٢)،وبعد تسليمهم للسلطان تم محاكمتهم لإشعار الصوريين بأن رفع العلم الفرنسي في المياه الإقليمية العمانية والعمل بتجارة الرقيق يعني " التعرض للقوانين العمانية ". بذل القنصل الفرنسي جهوداً كبيرة لإطلاق سراح المعتقلين (١٠٣). وفي حركة غير لائقة دخل قائد السفينة الفرنسية لانفرنيت ،على مقر السلطان، ووضع سيفه على الطاولة وهدده قائلاً " أما الإفراج عن المعتقلين أو السيف" (١٠٤).وفي ذلك دلاله على التسلط والقوة التي كانت تمارسها فرنسا بمسقط.لكن السلطان أصر على موقفه مستنداً إلى الدعم البريطاني.وقد تعزز ذلك الدعم عندما قام اللورد كيرزن ،نائب الملك في الهند بجولة رسمية سنة ١٩٠٣م، إلى الخليج العربي، ووصل مسقط يرافقه أسطول بريطاني كبير، والتقى بالسلطان وأكد دعم بريطانيا له (١٠٥).

كما اقترح اللورد لانسدون (Lansdown) ،وزير الخارجية البريطاني رفع قضية مسألة الأعلام الفرنسية إلى هيئة التحكيم الدولية في لاهاي (١٠٦)،وقيام فرنسا بتزويد لندن أسماء من تحميهم في المنطقة ، وبالمقابل يقوم السلطان بإطلاق سراح المعتقلين وانسحاب السفن الفرنسية ،والبريطانية من ميناء مسقط.رفضت بريطانيا محاولة فرنسا سحب قضية الأعلام من محكمة لاهاي،وتسويتها عن طريق التفاوض

المباشر[١٠٧]. وقع لانسدون،و السفير الفرنسي في لندن بول كامبون (Kambon) في الثالث عشر من أكتوبر ١٩٠٤م،على" إحالة القضية للمحكمة الدولية في لاهاي[١٠٨]. وصدر الحكم النهائي من المحكمة في ١٨ آب ١٩٠٥م [١٠٩]،وجاء في صالح بريطانيا وتضمن، مطالبة فرنسا بتقييد منحها لأعلامها الوطنية للمواطنين العمانيين،وحق فرنسا بتجديد تصاريح حمل الأعلام لأصحاب السفن الذين كانت لهم أعلام فرنسية يستعملونها قبل يناير ١٨٩٢م،كما منعوا نقل العلم من سفينة لأخرى، أو لشخص آخر من عائلة صاحب العلم،وأعطت الحق لفرنسا بعدم تفتيش سفنها حسب معاهدة ١٨٤٤م،وعدم تغيير الأسماء والمراكب التي تحمل العلم الفرنسي [١١٠]. وبذلك استطاعت بريطانيا الحد من تجارة الرقيق العمانية من سواحل شرق أفريقيا، وساحل مكران، وبلوشستان حيث توقفت دوريات التفتيش البريطانية من القبض على المراكب العمانية التي تحمل الرقيق .

الخاتمة

أظهر مسرى الأحداث التاريخية في المدة التي تعرّض لها البحث أنَّ الخلاف البريطاني – الفرنسي حول مسألة الأعلام الفرنسية عكس مدى التنافس بين الدولتين، وأنَّ أغلب الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا – في الأقلّ في المرحلة الأولى من المسألة - لم تتضمّن أي إجراءات قانونية حقيقية، بل اكتفت باتخاذ إجراءات هدفت للحدّ من نفوذ فرنسا في المنطقة أكثر من القضاء على تجارة الرقيق، وظهر ذلك جلياً باعتمادها أسلوب تعزيز العلاقات الثنائية مع حكّام مسقط وزنجبار من خلال المعاهدات العديدة التي عقدتها معها ، بدلاً من مواجهة فرنسا مباشرةً.

وعلى الرغم من حدة التّنافس بين بريطانيا وفرنسا، لم ينجح حكّام عمان من الإفادة من ذلك التّنافس لتأمين نوع من الاستقلال بعيداً عن هيمنة نفوذ الدولتين . أضف إلى ذلك رغبة حكّام عمان في استمرار تجارة الرقيق، لما تدره عليهم من مكاسب مستغلين رغبة بريطانيا في القضاء على تجارة الرقيق وكانت الأخيرة تقدم المساعدات المالية لحكّام عمان لضمان ولائهم وتحريضهم ضدّ فرنسا وغلق أبواب عمان بوجه تغلغلها.

بيَّن البحث رغبة فرنسا بشراء الرقيق لمستعمراتها عن طريق تجار صور الذين رغبوا برفع العلم الفرنسي على سفنهم لتجنب تفتيش السفن البريطانية، ورغبتهم في استمرار أرباح الرقيق، وقيامهم بانتفاضات عديدة ضد حكّام مسقط. ومساعدة بريطانيا الأخيرين في القضاء عليها. وبعد فشل الإجراءات العسكرية البريطانية من خلال التفتيش والملاحقة، نجحت بريطانيا بمساعيها الدبلوماسية ووضع حدّ لتجارة الرقيق بصدور قرار محكمة لاهاي في ١٨ آب ١٩٠٥م.

الهوامش والتعليقات

١ – محمد عبد الله العزاوي، دراسات في تاريخ العلاقات الفرنسية العمانية في العصر الحديث، دمشق ،٢٠٠٩ ، ص ١٤٧ .

2-Firouz , Kajare , Le Sultanate De Oman et la Question de mascate , paris , 1914 , P . 45.

3-Kamball , L . A.B. paper relative to the measures adopted by the british goverment between the years 1820-1840 for affecting the suppression of the slave trade in the Gulf . SRB.G. ,NO XXIV. Bombay ,1856 .

4-Lyen , Zanzibar in contemporary times London , 1905 , P.113 ; Coupland, R , The American Rvolution Oman the british embire , London , 1962 , P.111-112 .

5- Susan L. Douglass & Asia Martinez , the united states in global nineteenth-century American merchants in the Indian history , ocean : voyage of the peacock and the treaty of friendship with the sultan of Muscat , courtesy of the sultan Qaboos Cultural Center , p.p. 13-33 ; Grey , J.A , A history of Zenzibar from the middle agent east to 1856 , London , 1962 , p. 197.

6- Miles , S.B , countries and tribes of the Persian Gulf , London , 1966 , P. 137 .

٧ – جزيرة تقع شمال غرب مدغشقر.

8-Thomas , B ., Arab Rule under AL_Busaid Dynasty Of Oman , 1741-1937. New York , 1981 , P. 55.

٩ – صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم، زنجبار ، القاهرة ،١٩٥٩ ، ص ١٠٨ .

١٠ – جمال زكريا قاسم ، دولة البوسعيديين وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١ ، القاهرة ، ١٩٦٧، ص ٢٣١ ؛ سليمان بن عمير بن ناصر المحذوري ، زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٤ – ١٨٥٦ دراسة في التاريخ الاقتصادي ، دمشق ، ٢٠١٤ ، ص ٢٨١ .

١١ – الوزير المفوض والمبعوث فوق العادة للبلاط الفارسي في طهران .

12-Indian Office Records IOR\R\15\1\121 , NO .message , 14 : report of samuel Hank , The British Resident in the persian Gulf , submitted to his excellency Justin – Scheel , ministry plenipotentiary and Envoy extraordinary to the persian tiles in Tehran , P. 6.

١٣ – محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، الإسكندرية ، د.ت، ص ص ١٧٢ – ١٧٥ .

14- Tirmizi , S.A. ,Indian sources for African history , vol. 1 , internationals emporium , UNECO , Delhi , 1988 , P. 286.

15-Thomas , OP . CIT.,P . 62 .

١٦ – جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد ، ص ٢٣١ . Coupland ; OP . cit . P. 523 ;

١٧ – قائد المحطة البحرية في بوربون ،ومدغشقر وشرق أفريقيا.

18-Gullian , documents Sur l' historie geographie et le commerce de l'afrique oriental , Vol . II , Paris , 1856 , P. 213.

19- Selection from the records of the bombay government , new series , NO. XXIV , Bombay , 1856 , P. 266 .

20- Miles , S.B. OP .cit . P. 345 .

21- Hurewitz , diplomacy in the near and the middle east , a documentary record 1535-1914 , Vol . 1 . oxford , 1987 , PP. 127-130

٢٢ – للمزيد عن المواد التي تمنح امتيازات للفرنسيين ينظر : سمير محمد علي أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، ١٩٨١ ، ص ص ١٨١ – ١٨٢

23-Treaties , Engagements and sands relating to india and nighbouring countries , Vol . XII , the arab prineipalities in the Persian Gulf and Oman . Calcutta , 1909 .p. 163 .

24- Firouz , Kajare , op.cit., p. 98.

25- Treaties , Engagements and sands relating to india and nighbouring countries , Vol . XII , p. 221.,

26- Meeting of experts , historical relations across the Indian ocean , UNSCO , port louis , Mauritius , 1974, p. 28 .

27- Kajare , F., op.cit., pp 45-49 .

28- Memorandum ,ronald william graham , printed for the use of the frensh goverment agreed , and instructions have been sent to major grey and M.laronce accordingly January 1906 crant of frensh . flags to mascat Dhows pp., 1-2 .

29- Mathew S. hopper , imperialism and the dilemma of slavery in eastern Arabia and the Gulf , 1873-1939 , journal itinerario , volume XXX , number . 3, Leiden University , the Dutch , 2004 , p80-81.

٣٠ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية ، الرياض ، ١٩٨١ ، ص ٤٥ .

٣١ – محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

٣٢ – عبد الله إبراهيم علي التركي ، العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان ١٨٠٦ – ١٨٥٦ ، " الآداب والعلوم الإنسانية " (مجلة) المجلد ١٤ ، جامعة الملك عبد العزيز آل سعود ،الرياض ، ٢٠٠٥ ، ص ٣ .

٣٣ – المصدر نفسه ، ص ٤ .

34-bombay political proceedings , no. 4648. D.13.4.1854. from from hamerton to the eral of clarendon foreign secretary . p.399\68.

35-Ibid.

٣٦ – للتفاصيل ينظر : رودولف سعيد روث ، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١ – ١٨٩٦ سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار ،ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي ، ط٢ ،بيروت ، ١٩٨٨ .

Phillips , Wendell , Oman a history , London , 1978 , pp. 150-151 .

٣٧ – لمزيد من التفصيل ينظر: غانم محمد رميض العجيلي ، عمان والسياسة البريطانية في شرق أفريقيا ١٨٠٦ – ١٨٦٢ ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٦٤- ١٩٨ .

٣٨ – عبد الله إبراهيم علي التركي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

٣٩ – ميناء يقع بين زيلع ومضيق باب المندب مقابل عدن في الجانب الأفريقي .خضع لفرنسا عام ١٨٦٨ .للمزيد ينظر :

Memorandum Ronald William graham . op.cit, pp. 1-2 .

٤٠ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، ص ٤٦ ؛ جمال زكريا قاسم ،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ١٨٤٠-١٩١٤ ،ج٥ ، القاهرة ، ١٩٩٧،ص١٧٢ .

٤١ – لوريمر ،ج.ج، دليل الخليج (القسم التاريخي) ، ج٢ ،ترجمة: مكتب الترجمة في ديوان حاكم قطر، ١٩٧٤ ،ص ص ٧٣٦ – ٧٣٧ .

٤٢ – لوريمر ، دليل الخليج ،ج٦ ، ص ٣٨١٠ .

٤٣ – لوريمر ، دليل الخليج ، ج٢ ، ص ٧٣٧ .

44- Memorandum Ronald William graham . op.cit, pp. 1-2 .

٤٥ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩١٤ دراسة وثائقية ،الرياض ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ ؛ جون كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ ، ج٢ ، ترجمة : محمد أمين عبد الله ،القاهرة ، ١٩٧٩، ص ٣٨٩ .

46- IOR \L\PS\18\B85 a letter from commodore Leopold health to sir William , fitz Gerald vessey governor Bombay dated October june 1869 F II .

47- Raymond Joslin Baillie , the place of Zanzibar in british policy in east Africa , 1870-1890 , a thesis submitted to for the degree master of arts , university McGill , montrea , 1967, p50 .

48- Captain .G.I.Sullivan R.N., Dhow chasinalir in zanzibar waters and on the eastern coast of rica , second edition , Sampson lod.w, London 1873. pp. 137-138

٤٩ – جون كيلي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

٥٠ – للمزيد ينظر : إسماعيل محمد حسن الجبوري، سياسة بريطانيا تجاه عمان ١٨٥٦ – ١٨٩١،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،جامعة الموصل، ٢٠٠٣،ص ص ٣٩ – ٥٠.

٥١ – عمر سالم عمر بابكور ،الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٨٤٤-١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى،مكة المكرمة،١٩٩٩، ص ٢٣١.

٥٢ – جون كيلي ، المصدر السابق ، ص ٦٩٤ .

53-C.U. Atchison, B.C.S, a collection of treaties , engagments , and sands , india and neighboring countries office of the super intendent of government printing . india , Calcutta , 1892 , part II , p. 77-78 .

٥٤ – جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا منذ تأسيسها حتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان ١٧٤١-١٩٧٠ ،دبي ،٢٠٠٠،ص ص ٢٨٦-٢٨٧ .

٥٥ – مستشار سلطان زنجبار ،يعده البعض السلطان الثاني فيها نظراً لتأثيره لدى برغش . للمزيد ينظر : علي صدام صحن الساعدي ، سكة حديد ممباسا- بحيرة فكتوريا ، دراسة تاريخية في تأسيس المصالح البريطانية ١٨٨٨-١٩٢٠،إطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ،كلية التربية، ٢٠١٠، ص ص ٢١ – ٢٢.

٥٦ – فرح حسن قاسم ،السياسة البريطانية تجاه زنجبار ١٨٩٠-١٩١١،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية التربية الأساسية ، ٢٠١٣، ص ٤٢ .

٥٧ – جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ، ص ٢٨٧ .

٥٨ – للمزيد ينظر : إلياس الأيوبي ،تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩ ،المجلد الثاني ، ط٢ ،القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨ .

٥٩ – صلاح العقاد ،التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٤ .

٦٠ – محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

٦١ – أصبحت سارية المفعول في ٢ نيسان ١٨٩٢.علي صدام الساعدي،المصدر السابق، ص ص ٦٢ – ٦٣

٦٢ – فرح حسين قاسم ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

٦٣ – لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٤٢ .

64- (IOR), report on the administration , NO. CCC XL VII.for the year 1896-1997., pp. 14-15 .

65-Hurewits , J.C.(ed), the middle east and north Africa world polities, 1975, vol,I p.464 .

66-IOR\R\15\1\735 existing agreement between the british government and the heads of the trucial states , treaty 1982 , shargah , 1906 .p. 33

٦٧ – هكذا ورد في النص .

٦٨ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني دراسة في العلاقات التعاهدية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٨ ،ص ص ٣٣٣ – ٣٣٤.

٦٩ – لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ص ٨٤٢ – ٨٤٣ .

٧٠ – روبرت جيران لاندن ،عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ،ترجمة : محمد أمين عبد الله،بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ص ٣٢٩ – ٣٣١ .

٧١ – دبلوماسي فرنسي شغل عدة مناصب في المستعمرات الفرنسية وصل مسقط في ٨ أيلول ١٨٩٢ .

٧٢ – طرد من زنجبار وعينه أوتافي سكرتيراً ومترجماً له .

٧٣ – ارنولد . ت. ولسون،الخليج العربي،ترجمة:عبد القادر اليوسف،الكويت،د.ت، ص ١٧٧.

74- Saldonha , précis of maskat affairs 1892-1905., p.52 .

٧٥ – لوريمر ، القسم التاريخي ، ج٢ ، ص ص ٨٤٢-٨٤٣

76 -Boutres mascatais francises , memoire presente par la republque francaise , paris , 1905

٧٧- محمد نصر مهنا ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

٧٨ – جورج شانتيل كيرزن ١٨٥٩-١٩٢٥ ،عضو البرلمان البريطاني ،وفي عام ١٨٩١ أصبح المسؤول عن وزارة الخارجية البريطانية في حكومة الهند ،يرسل غالباً لتسوية الخلافات في المستعمرات الفرنسية .

Charles Arnold_baker , the companion to british history , second edition , of the inner temple , barrister-at-law formerly visiting professor to the city university , London and new york , 2007 , p.D 387-388 .

٧٩ - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ،ص ٤٦ .

٨٠ – ضابط كبير له دور في سياسة بريطانيا في الخليج . جمال زكريا قاسم،دراسة لتاريخ الإمارات، ص ٣٦٢

81-IOR \ Report on the admin .,.No. cccc IV ., for the year 1902-1903 . p. 14-15

٨٢ - لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦١ .

٨٣ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني ، ص ٤٧ .

84-F.O. Telegraph from captain cox to government of india , Muscat , 17 may 1900

85-Greaves , Ros Louise Persia and the defence of india 1884-1892. a study in the foreign policy of the third marquis of Salisbury (London , 1959 , pp. 69-70) .

86-Memorandum Ronald William Graham , op.cit, p.2.

٨٧ – جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، مجلد ٢ ، ص ٤٤٣ .

٨٨ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج ، ص ص ٤٧-٤٨.

٨٩ – جمال زكريا قاسم ، دراسة لتاريخ الإمارات ، ص ٣٧٢.

٩٠ – اشترى مثلاً محمد بن عبد الله عقاراً في جيبوتي بمبلغ ثلاثة آلاف دولار ،وعقار آخر بألفي دولار.

91-F.O telegraph from captain cox to political resident in the Persian Gulf. Muscat, june 18, 1900. pp 52-56.

92-F.O. Agreements between the united kingdom and france , arbitration the Question of the grant of the French flag to Muscat Dhows , London 13 october 1904 . p 1 .

٩٣ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني ، ص ص٤٩ – ٥٠ .

94-whigham .N.J, the Persian problem , London , 1903 , p. 20.

٩٥ – وهي: صور،مسقط،ظفار،المسيرة،خورجيرما،قليات،كلهات،مطرح،أسيب،بيرلا،شناص.

96-agrements between the united kingdom and france , arbitration the Question of the grant of the franch flag to Muscat Dhows , part iv , sign at , London 13 october -1904 and 13 january 1905 . p444 .

٩٧ – لوريمر، المصدر السابق ، ج٢ ،ص ٨٦١؛ عبد العزيز عبد الغني،السلام البريطاني في الخليج، ص ٥٠

98-memorandum , Ronald William Graham , op.cit, p2.

99-IOR\Report on the admin., No. ccc iv ., for the year 1902-1903.p.15; Philip graves , the life of sir percy cox , London , 1941 , p 70 .

١٠٠ – ولسون ، المصدر السابق ، ص ٣٦٣ .

101- memorandum Ronald William Graham , op.cit, p 4

١٠٢ – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج ، ص ٥١ .

١٠٣ – لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦٥ .

104- memorandum Ronald William Graham , op.cit, p 3

١٠٥ – للتفاصيل ينظر :وندل فيليب ،عمان تاريخ له جذور،ترجمة : مؤسسة الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ص ٢٤٦ – ٢٤٧ .

١٠٦ – شكلت محكمة لاهاي الدولية لفض النزاعات بين الدول إثر مؤتمر لاهاي ١٨٩٩. ينظر: عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج ، ص ٥٦ .

107-Mathew .s. hopper , imperialism and the dilemma of slavery in eastern Arabia and the Gulf , 1873-1939 , journal itinerario , volume xxx , number .3 leiden university the dutch , 2004 , p.80 .

١٠٨ – لوريمر ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٦٦ .

١٠٩ – جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، مجلد٢ ، ص ٤٤٦.

110-IOR\file No. 4\3\report on the admin. For the year 1905-1906 p.61; memorandum , printed for the use of the foreign officer , January 1906 , p. 47 crant or French flags to Muscat Dhows.

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة

أ - سجلات وزارة الهند : Indian Office Record

1 - IOR\R\15\1\121 , NO .message , 14 : report of samuel Hank , The British Resident in the persian Gulf , submitted to his excellency Justin – Scheel , ministry plenipotentiary and Envoy extraordinary to the persian tiles in Tehran.1842.

2 - IOR \L\PS\18\B85 a letter from commodore Leopold health to sir William , fitz Gerald vessey governor Bombay dated, October 1868, june 1869 F II .

- (IOR), report on the administration , NO. CCC XL VII.for the year 1896-1897. 3

4 -IOR\R\15\1\735 existing agreement between the british government and the heads of the trucial states , treaty 1882 , shargah , 1906 .

5 -IOR \ Report on the admin .,.No. cccc IV ., for the year 1902-1903

6-IOR\file No. 4\3\report on the admin. For the year 1905-1906 p.61; memorandum , printed for the use of the foreign officer , January 1906 crant or French flags to Muscat Dhows.

ب – سجلات وزارة الخارجية البريطانية (لندن) : Foreign Office Records

-F.O. Telegraph from captain cox to government of india , Muscat , 17 may 1900 1

2 -F.O telegraph from captain cox to political resident in the Persian Gulf. Muscat, june 18, 1900.

3 -F.O. Agreements between the united kingdom and france , arbitration the Question of the grant of the French flag to Muscat Dhows , London 13 october 1904

4 -agrements between the united kingdom and france , arbitration the Question of the grant of the franch flag to Muscat Dhows , part iv , sign at , London 13 october -1904 and 13 january 1905 . 5

6 - Memorandum ,ronald william graham , printed for the use of the frensh goverment agreed , and instructions have been sent to major grey and M.laronce accordingly January 1906 crant of frensh . flags to mascat Dhows .

ج – وثائق أجنبية أخرى :

- J.A. saldanha , B.A.LLE, Precis on slave trade , in the Gulf of oman and the Persian (1873-1905), Gulf, india officer records , IOR-L-PS-20-C246-ff0001-0126. Neg7852.

ثانيا" : الوثائق الأجنبية المنشورة .

1 - Atchison, B.C.S, a collection of treaties , engagments , and sands , india and neighboring countries office of the super intendent of government printing . india , Calcutta , 1892 , part II .

2 -bombay political proceedings , no. 4648. D.13.4.1854. from from hamerton to the eral of clarendon foreign secretary.

3 -Gullian , documents Sur l' historie geographie et le commerce de l'afrique oriental , Vol . II , Paris , 1856.

4 - Hurewitz , diplomacy in the near and the middle east , a documentary record 1535-1914 , Vol . 1 . oxford , 1987

-Hurewits , J.C.(ed), the middle east and north Africa world polities, 1975, vol,I 5

6 -Kamball , L . A.B. paper relative to the measures adopted by the british goverment between the years 1820-1840 for affecting the suppression of the slave trade in the Gulf . SRB.G. ,NO XXIV. Bombay ,1856 .

- Saldonha , précis of maskat affairs 1892-1905 . 7

8 - Selection from the records of the bombay government , new series , NO. XXIV , Bombay , 1856 .

9 -Treaties , Engagements and sands relating to india and nighbouring countries , Vol . XII , the arab prineipalities in the Persian Gulf and Oman . Calcutta , 1909 .

ثالثا: الرسائل الجامعية العربية :

١ - إسماعيل محمد حسن الجبوري، سياسة بريطانيا تجاه عمان ١٨٥٦ – ١٨٩١، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية،جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

٢ -علي صدام صحن الساعدي ، سكة حديد ممباسا- بحيرة فكتوريا ، دراسة تاريخية في تأسيس المصالح البريطانية ١٨٨٨-١٩٢٠،إطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ،كلية التربية، ٢٠١٠ .

٣ -عمر سالم عمر بابكور ،الإسلام والتحدي التنصيري في شرق أفريقيا ١٨٤٤-١٩٥٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى،مكة المكرمة،١٩٩٩.

٤ - فرح حسن قاسم ،السياسة البريطانية تجاه زنجبار ١٨٩٠-١٩١١،رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة المستنصرية ،كلية التربية الأساسية ، ٢٠١٣.

٥– عبد الله إبراهيم علي التركي ، العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان ١٨٠٦ – ١٨٥٦ ، **"** الآداب والعلوم الإنسانية **"**(مجلة) مج ١٤، جامعة الملك عبد العزيز آل سعود،الرياض ، ٢٠٠٥.

رابعاً : الكتب العربية والمعربة :

١ - ارنولد . ت. ولسون،الخليج العربي،ترجمة:عبد القادر اليوسف،الكويت،د.ت،.

٢ - جمال زكريا قاسم ،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر١٨٤٠-١٩١٤ ،ج٥ ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٣ - جمال زكريا قاسم ، دولة البوسعيديين وشرق أفريقيا ١٧٤١-١٨٦١ ، القاهرة ، ١٩٦٧.

٤ - جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا منذ تأسيسها حتى نهاية حكمها في زنجبار وبداية عهدها الجديد في عمان ١٧٤١-١٩٧٠ ،دبي ،٢٠٠٠.

٥ - جون كيلي، بريطانيا والخليج ١٧٩٥-١٨٧٠ ، ج٢ ، ترجمة : محمد أمين عبد الله ،القاهرة ، ١٩٧٩ .

٦ - روبرت جيران لاندن ،عمان منذ ١٨٥٦ مسيراً ومصيراً ،ترجمة : محمد أمين عبد الله، بيروت ، ١٩٧٠.

٧ - رودولف سعيد روث ، السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١ – ١٨٩٦ سيرته ودوره في تاريخ عمان وزنجبار ،ترجمة: عبد المجيد حسيب القيسي ، ط٢ ،بيروت ، ١٩٨٨ .

٨ - سليمان بن عمير بن ناصر المحذوري ، زنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان ١٨٠٤ – ١٨٥٦ دراسة في التاريخ الاقتصادي ، دمشق ، ٢٠١٤.

٩ - سمير محمد علي أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨-١٨٥٦ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة ، ١٩٨١ .

١٠ - صلاح العقاد ،التيارات السياسية في الخليج العربي، القاهرة ، ١٩٧٤.

١١ - صلاح العقاد و جمال زكريا قاسم، زنجبار ، القاهرة ،١٩٥٩.

١٢ - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، بريطانيا وإمارات الساحل العماني دراسة في العلاقات التعاهدية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ١٩٧٨.

١٣ -عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ١٨٩٩-١٩٤٧ دراسة وثائقية ، الرياض ، ١٩٨١.

١٤ - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٨٥٨ – ١٩١٤ دراسة وثائقية ،الرياض ، ١٩٨٢ .

١٥ -غانم محمد العجيلي،عمان والسياسة البريطانية في شرق أفريقيا ١٨٠٦ – ١٨٦٢، بيروت ، ٢٠١٣.

١٦ - لوريمر ،ج.ج، دليل الخليج (القسم التاريخي)،ج٢ ،ترجمة: مكتب الترجمة في ديوان حاكم قطر، ١٩٧٤.

١٧ -محمد عبد الله العزاوي، دراسات في تاريخ العلاقات الفرنسية العمانية في العصر الحديث، دمشق ،٢٠٠٩

١٨ -محمد نصر مهنا ، دليل الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية ، الإسكندرية ، د.ت.

١٩ -وندل فيليب ،عمان تاريخ له جذور،ترجمة : مؤسسة الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٢٠ -إلياس الأيوبي،تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا ١٨٦٣-١٨٧٩،مج، ط٢ ،القاهرة ، ١٩٩٦ .

خامساً : المصادر الأجنبية :

1-Boutres mascatais francises , memoire presente par la republque francaise , paris , 1905 .

2 - Captain .G.I.Sullivan R.N., Dhow chasinalir in zanzibar waters and on the eastern coast of rica , second edition , Sampson lod.w, London 1873

Coupland, R , The American Rvolution Oman the british embire , London , 1962 ,

3-Firouz , Kajare , Le Sultanate De Oman et la Question de mascate , paris , 1914

4-Greaves , Ros Louise Persia and the defence of india 1884-1892. a study in the foreign policy of the third marquis of Salisbury (London , 1959) .

5 - Grey , J.A , A history of Zenzibar from the middle agent east to 1856 , London , 1962.

-Lyen , Zanzibar in contemporary times London , 1905 6

7 - Meeting of experts , historical relations across the Indian ocean , UNSCO , port louis , Mauritius , 1974 . -8

- Miles , S.B , countries and tribes of the Persian Gulf , London , 1966. 9

- Philip graves , the life of sir percy cox , London , 1941 . 10

Phillips , Wendell , Oman a history , London , 1978 . -11

12 - Susan L. Douglass & Asia Martinez , the united states in global nineteenth-century American merchants in the Indian history , ocean : voyage of the peacock and the treaty of friendship with the sultan of Muscat , courtesy of the sultan Qaboos Cultural Center

13 - Tirmizi , S.A. ,Indian sources for African history , vol. 1 , internationals emporium , UNECO , Delhi , 1988.

14 -Thomas , B ., Arab Rule under AL_Busaid Dynasty Of Oman , 1741-1937. New York , 1981.

-whigham .N.J, the Persian problem , London , 1903. 15

سادساً : الرسائل العلمية الأجنبية .

Charles Arnold_baker , the companion to british history , second edition , of the -1 inner temple , barrister-at-law formerly visiting professor to the city university , London and new york , 2007.

2 - Mathew S. hopper , imperialism and the dilemma of slavery in eastern Arabia and the Gulf , 1873-1939 , journal itinerario , volume XXX , number . 3, Leiden University , the Dutch , 2004 ,.

3 - Raymond Joslin Baillie , the place of Zanzibar in british policy in east Africa , 1870-1890 , a thesis submitted to for the degree master of arts , university McGill , montrea , 1967 .